

Distr.: Limited
30 June 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والخمسون
٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغو أوتافيو بنتيادو موراييس (البرازيل)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم

((البند ٣ (ب))

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- ١ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (E/AC.51/2017/9).
- ٢ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقام، إلى جانب ممثلي مكتب خدمات الرقابة الداخلية ونائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالرد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

- ٣ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقييم، ولاحظت الدور الهام الذي تضطلع به مفوضية حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.



٤ - وأبدت عدة وفود تعليقات بشأن نطاق التقييم. ورأى أحد الوفود، ملاحظاً إشارة التقرير إلى الأهمية الحاسمة لمساهمة المنسقين المقيمين في تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أن التقرير كان سيطبعه قدر أكبر من التوازن لو تضمن إشارة كافية إلى الدور الحاسم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال حقوق الإنسان.

٥ - وأعربت عدة وفود عن خيبة أملها لأن التقرير يركز بشكل محدود على الأنشطة الميدانية، وأشارت إلى أنه كان ينبغي تحليل جوانب هامة أخرى، بما في ذلك عدم التوازن الجغرافي في تشكيل موظفي المفوضية، أو عدم التوازن الذي يطبع معالجة المفوضية لفئات حقوق الإنسان المختلفة، أو تعزيز التعاون الدولي من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن التقرير، بتركيزه فقط على أشكال الوجود الميداني، ركز اهتمامه حصراً على العالم النامي في تناقض مع مبدأ عالمية ولاية المفوضية. وفيما يتعلق بمسألة الثغرات التي تتخلل التغطية الجغرافية للمفوضية في الميدان، لاحظ أحد الوفود أن المفوضية لا تغطي معظم بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وطلب إيضاحات بشأن الخطوات التي يجري اتخاذها لمعالجة هذا الوضع. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن التركيز على أشكال الوجود الميداني يأتي في الوقت المناسب اعتباراً لتنامي هذا الوجود خلال السنوات القليلة الماضية ولدور المكاتب الميدانية في المساعدة في صياغة القوانين والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأشار أحد الوفود إلى أهمية الدور المعياري للمفوضية، وتساءل عما إذا كانت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات مدرجة في التقرير.

٦ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أجرى تحليلاً للهيكل الإدارية للمفوضية ولما لها من تأثير في العمل في الميدان. وأعرب عن رأي مفاده أن هيكل الموارد البشرية للمفوضية متحيز لصالح الموظفين من أوروبا الغربية والدول الأخرى، وأن ذلك لا يعكس تعدد النهج المتبعة إزاء حقوق الإنسان. وفي نفس موضوع الهيكل الإداري، أشار أحد الوفود إلى عمل مستشاري حقوق الإنسان وعناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام، وتساءل عما إذا كان هناك معياران للمساءلة. وطلب تقديم توضيح بشأن ما إذا كانت تبعية جميع موظفي عمليات حفظ السلام لرؤساء البعثات من شأنها تقويض مبدأ المساءلة.

٧ - وفيما يتعلق بمنهجية التقييم، ذكر أحد الوفود أن النتائج تستند أساساً إلى مقابلات أجريت مع الموظفين ومع إدارات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بينما تعتبر الدول الأعضاء هي الجهات الرئيسية المستفيدة وتعد بالتالي آراؤها المقياس الأمثل لفعالية المفوضية.

٨ - وجرى التأكيد على أن جميع أنشطة المفوضية يجب التقييد فيها تقيدا صارماً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ بشأن المفوض السامي لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وذكر عدد من الوفود أن إنشاء مكاتب ميدانية، بما في ذلك المكاتب الإقليمية، يجب ألا يتم إلا بناء على طلب صريح من البلد المضيف وموافقة. ولاحظ أحد الوفود مع القلق أن بعض العمليات الميدانية أطلقت دون الموافقة المسبقة للدول الأعضاء أو البلدان. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أن المكاتب الميدانية للمفوضية ينبغي ألا تؤدي دور "شرطة حقوق الإنسان"، بل ينبغي لها أن تركز على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وبالمثل، لوحظ أن إشارة التقرير إلى أن البلدان المضيفة لا تتقبل الانتقاد ينبغي النظر إليها من منظور آخر، لأن هدف المفوضية ليس هو توجيه الانتقاد وإنما مساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، لا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاع العسيرة

التي تتضارب فيها الأولويات. وبناء على ذلك، أكدت عدة وفود، فيما يتعلق بالتوصية ٢ المتعلقة بوضع استراتيجية شاملة للنشر فيما يخص أشكال الوجود الميداني للمفوضية، على أنه تلزم مراعاة اعتبارات إضافية نظرا إلى أن المفوضية لا تستطيع إقامة وجود ميداني إلا بناء على طلب.

٩ - وبينما أقر أحد الوفود إقرارا تاما بأهمية حقوق الإنسان وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة، أعرب عن قلقه إزاء استخدام عبارة "نهج قائم على حقوق الإنسان"، مؤكدا على أنه لم يتم التوصل إلى أي توافق للآراء على المستوى الحكومي الدولي بشأن هذه العبارة، بما في ذلك أثناء المفاوضات التي أجريت في السنة السابقة في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأعرب وفد آخر عن تقديره للنهج القائم على حقوق الإنسان. وفيما يتعلق باعتبار وجود مستشاري حقوق الإنسان جزءا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، طلب أحد الوفود إيضاحات بشأن صلة المستشارين بنهج "أمم متحدة واحدة" أو "توحيد الأداء"، الذي لا يعتبر نهجا ينفذ عالميا، وأعرب عن قلقه إزاء تعزيز وجود مستشاري حقوق الإنسان على حساب الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى.

١٠ - وأعرب عن بعض التحفظات فيما يتعلق بالتوصية ٤ المتعلقة بتعزيز متابعة الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى الاستقلال القضائي للبلدان. وتساءل وفد آخر لماذا تواصل المفوضية استخدام المقرر الخاصين الذين لا يحظون بقبول البلدان وتواصل تمديد ولايتهم. وفيما يتعلق بنفس المسألة، أشير إلى الفقرة ٣٢ من التقرير التي جاء فيها أنه لا توجد أي موارد مخصصة لدعم متابعة التوصيات المنبثقة عن الإجراءات الخاصة، وطلب تقديم معلومات بشأن ما تعترض المفوضية القيام لتوفير هذه الموارد.

١١ - وأشار أحد الوفود إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشكل نموذجا جديدا لجميع الدول الأعضاء، وأعرب عن خيبة أمله لعدم وجود أي إشارات إلى خطة عام ٢٠٣٠ في التقرير، وطلب تقديم إيضاحات بشأن السبل المتبعة في تعميم مراعاة الخطة في أعمال المفوضية.

١٢ - وذهب أحد الوفود إلى أن اللجنة ينبغي ألا تغفل العمل الهام الذي تضطلع به المفوضية في مقرها. ولاحظ أن حقوق الإنسان هي أقل ركائز الأمم المتحدة الثلاث تمويلا، وحث على توفير الموارد الكافية للمفوضية لضمان تقديمها المساندة والدعم الهامين لمجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وسائر المهام المضطلع بها في المقرر. وطلب تقديم إيضاحات عما إذا كانت الإجراءات الخاصة لا تخصص لها موارد بالفعل وعما إذا كانت المفوضية قد وضعت أي خطط لتصحيح هذا الوضع.

١٣ - وأكد أحد الوفود أنه ينبغي للمفوضية أن تخصص الموارد المتاحة بطريقة عقلانية وأن تعزز جميع حقوق الإنسان بطريقة متوازنة. وأشير إلى مبادرة إصلاح المفوضية الرامية إلى تعزيز الوجود الميداني، وتم في هذا الصدد التأكيد على أن مبادرات الإصلاح من هذا القبيل يجب أن تتم بطريقة شفافة وبالتشاور الكامل مع الدول الأعضاء. وأعربت بعض الوفود عن خيبة أمله لأن مبادرة الإصلاح نفذت في البداية دون موافقة حكومية دولية، وأكدت على أنه يجب عدم اتخاذ أي إجراءات إضافية حتى تسند إلى المفوضية ولاية في هذا الشأن.

١٤ - وأشار أحد الوفود إلى خطر تسبب التمويل المخصص في المساس بحياد المفوضية، واستفسر عن أسباب اتجاه التمويل غير المخصص نحو التراجع، مشيراً، في رد ممكن على السؤال، إلى تفضيل البلدان التحكم أكثر في أوجه إنفاق أموالها وإلى عدم اتفاقها مع أولويات المفوضية. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أنه يجب تمويل المفوضية والصكوك التي يضعها مجلس حقوق الإنسان من الميزانية العادية. وطلب توضيح بشأن أنشطة جمع الأموال التي تقوم بها المفوضية في الميدان، وطرح سؤال عما إذا كان هدف تنويع مجموعة المانحين قد تحقق. وطلبت أيضاً معلومات عن دور المقر والحكومات المضيفة في أنشطة جمع الأموال وتوسيع مجموعة المانحين. ولوحظ أن التقرير يسلط الضوء على أوجه التنافر المحتمل بين الأولويات المعتمدة على نطاق المفوضية ككل وأولويات الجهات المانحة، وطرح سؤال عما إذا كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد استعرض سياسة جمع الأموال التي تتبعها المفوضية. والتمست أيضاً معلومات عن المجالات التي ترى المفوضية أنها في حاجة إلى تخصيص مزيد من الموارد لها لتحسين اضطلاعها بعملها في الميدان.

الاستنتاجات والتوصيات

١٥ - قررت اللجنة أن ترجى النظر في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (E/AC.51/2017/9) إلى دورتها التاسعة والخمسين.